

خطة الاحتلال الاسرائيلي لقمع الانتفاضة، مادياً وسياسياً. وتوقفت عند المؤامرة الاسرائيلية الجديدة الداعية الى اجراء انتخابات في الارض المحتلة لتطبيق الحكم الذاتي. ولاحظت ان هذا المشروع ليس مجرد مناورة، بل هو مشروع سياسي مضاد للمشروع السياسي الفلسطيني، يرمي الى الالتفاف حول القرارات الدولية، والى صرف انظار العالم عن المطالبة بقيام الدولة الفلسطينية، والهائه بمؤامرة اسرائيلية جديدة ترتدي قناع الحل البديل. وقُذرت اللجنة التنفيذية رفض مثل هذه الانتخابات في ظل الاحتلال وفي اطار الحكم الذاتي. ودعت الرأي العام العالمي الى الحذر من الخديعة الاسرائيلية، وأكدت المطالبة بضرورة الانسحاب الاسرائيلي، ووضع الارض المحتلة تحت اشراف دولي مؤقت في مرحلة انتقالية. أما مهزلة الانتخابات، فقد ردّ عليها الشعب الفلسطيني باختياره منظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً ووحيداً له، اختياراً حرّاً، لا رجعة عنه، ولا تردّد فيه.

كما تمّنت اللجنة التنفيذية دعم العراق لشعبنا، وضمود العراق الشقيق، بقيادة الفارس صدام حسين، وانتصاره المجيد في الدفاع الباسل عن بؤابة الوطن العربي الشرقية؛ هذا الانتصار الذي وفّر للشعب الفلسطيني ولانتفاضته المباركة وضعاً عربياً ودولياً جديداً ساعده في التحرك على خارطة سياسية متطورة.

[تقلاً عن وفا، ٢٧/١٢/١٩٨٨]

هذا الموقف دعماً من الفاتيكان لشعب أرض الانبياء. ودرست اللجنة التنفيذية مظاهر عزلة السياسة الاسرائيلية الخائقة وتشكيل حكومة الحرب الاسرائيلية الجديدة، وأشارت الى الخطر الذي يندرج به الائتلاف القائم على أساس التنكّر لحقوق الشعب الفلسطيني والاجماع الدولي، وعلى أساس الاصرار على محاولة سحق الانتفاضة الفلسطينية.

ورأت اللجنة التنفيذية ان السياسة الاسرائيلية ستسعى الى مواجهة الاجماع الدولي، والنجاحات الفلسطينية، وفتح باب الحوار الاميركي - الفلسطيني، الى محاولة تصدير ازمته الداخلية الى مكان آخر، باللجوء الى استخدام ذراعها العسكرية والارهابية ضد مخيمات شعبنا في لبنان بالتواطؤ مع عملائها في المنطقة، وضد بعض البلدان العربية، وخاصة التهديدات الاسرائيلية والاميركية الأخيرة الى ليبيا الشقيقة، في محاولة لصرف النظر عن الجوهر الى مشهد آخر. ومن هنا، فان جنون الارهاب الاسرائيلي يتطلب من الدول العربية المزيد من اليقظة والحذر والانتباه لمواجهة برنامج الحرب الاسرائيلي، وذلك بالاعداد الذاتي لدرء هذا الخطر، وپرفع أشكال التضامن العربي الى مرتبة أرقى، وتتقضي ضرورة سرعة عقد مؤتمر القمة العربي.

كما درست اللجنة التنفيذية، بانتباه شديد،

قرارات للامم المتحدة حول قضية فلسطين

[قرّرت الأمم المتحدة ان تستخدم، اعتباراً من ١٥/١٢/١٩٨٨، اسم «فلسطين» بدلاً من تسمية منظمة التحرير الفلسطينية؛ واتخذت اربعة قرارات أخرى بشأن القضية الفلسطينية. في ما يلي نص القرارات المتخذة وفقاً لترتيب تقديمها الى التصويت]

المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه
غير القابلة للتصرف،

القرار الرقم ٤٣/٥٠

ان الجمعية العامة، وقد نظرت في تقرير اللجنة